فوق الطاولة

هني الحمدان

إدارات رشيقة..!

لعل لسان الكثيرين من المواطنين يتساءل ما مستقبل الاقتصاد؟ وهل ستنتعش الأحوال وتحصل البحبوحة والاعتدال المنشود أم ستبقى «الغصة المعيشية» قائمة؟ ويرجع السبب إلى هذا التساؤل أو ما يجول في خواطرهم من هواجس ومخاوف إلى أن أغلبية الناس تريد الاطمئنان إلى اقتصاد بلدهم، بعد موجات عاصفة من الضيق والمراوحة في المكان.

فالواقع المعيشي لا يحتاج إلى الكثير من الجهد لتبيان مرارته وما يكابده العباد من أعباء ومضايقات عامة، صحيح هناك تحديات وضغوطات، إلا أن رسم السيناريوهات الرسمية والسياسات ضرورة للتخفيف قدر الإمكان من الخروج من نفق مظلم زادت ظلمته قتامة، وغابت أي حلول إسعافية تترجمها الحكومة إلى حيز الوجود.

كلنا يعرف أن السعادة وحياة الإنسان ضمن بيئات معيشية واقتصادية جيدة ومريحة هي هدف أي حكومة ما، يكون ديدنها العمل الصالح والمتابعة وابتداع حلول سريعة ومتكاملة لأي أزمة أو مشكلة ما، حتى في أصعب الأوقات، لا الاستسلام إلى لغة التبرير وتعليق شماعات الظروف والضغوطات الخانقة وبقاء ذلك رديحاً من الزمن، عندما تتفاقم المشكلات وتضيق الصدور، ولم تعد تجد أي إسعافات تقدمها الإدارات العامة نفعاً!

لا يخفى على أحد أن هناك تورماً بمعالجات بعض المسائل التي تصب في خانة تصويب إشكالات تقف في وجه الاقتصاد وحركة الإنتاج وإصلاح مسير عمل الجهات إدارياً وتنموياً، وبات عمرها سنوات، ولم تخرج الإدارات من صياغة سياسة إصلاحية شاملة، بل كل ما يحصل تشخيص بسيط أو تشخيص يركز على القشور من دون الخوض في العمق إزاء صعوبات ثقيلة، وهي تركة تشترك في مسبباتها حكومات متلاحقة وقصور في بعض الإجراءات، وعدم المحاسبة الرادعة تجاه مسببات عرقلت وأساءت لأجواء العمل والإصلاح الإداري برمته.

اليوم استفاقة جديدة.. وإعادة البحث والمناقشة بمسائل تمت مناقشتها مطولاً من سنوات مضت، لكن ماذا تغير؟ هل وصلنا لمعالجات صحيحة أم أين يكمن السر؟ لم يتغير شيء، فقط أشخاص هم الذين تغيروا، على حين المشكلات ذاتها، وكأن الإدارات لا تستطيع الخروج من دائرة المراوحة في المكان، إدارات رشيقة، طرح جديد من جهة صياغته، لكن المضمون تم طرحه سابقاً، بعنوان مختلف، إلا أنه للأسف لم يحظ هذا الطرح بأي تنفيذ، والمخاوف اليوم تزداد في ظل تساؤلات عديدة ومتنوعة، هل سنبقى رهن طرح عناوين لمراحل مقبلة، والأحوال وصلت إلى ما وصلت إليه من التراجع وبطء النمو وعدم الاستطاعة الخروج من عنق الزجاجة كما يقال..!

أي إصلاح إداري نريد، وأي سياسة اقتصادية.. تستهوينا وتتماشى مع ظروفنا والظروف المحيطة للانطلاق إلى الأمام.. ولماذا الإبقاء في حفر تتوسع قاعدتها بؤساً وفساداً وضعف وتأثر عمل؟ ألم نملك بعد مقومات تحقيق نجاحات على كل الصعد؟ نعم نملك، ولنا في النجاحات الفردية مثال، لماذا بقينا متقوقعين وراء لافتات لم تعد تنطلي على أحد، فخطواتنا في الإصلاحات الإدارية بطيئة ودون المأمول!

نحتاج إلى ثورة حقيقية لتصويب الأعمال، ثورة في نسف بعض الأنماط السائدة، وتغيير الإدارات التي تكلست ولم تعد تعطي شيئاً سوى الترهل والإفساد، أدوات عمل مرنة وبلاغات مريحة، لا قرارات وقوانين يتم سلقها سريعاً، فقط لتحقيق رغبة وزير ما قد تكون خبرته قاصرة وغير ملم بكل التفاصيل، الإدارات الرشيقة تحتاج إلى من يكتشفها ويصل إليها، لا أن تبقى يد الوساطة عند اختيار الإدارات للمهام والمناصب هي المتبعة!

وأيضاً.. من المهم أن يعمل القطاع العام والخاص والمستثمرون الذين يدعمونه بهدوء وترو، وأن يواصلوا عملية تطوير الموارد والثروات من خلال دعمهم للأفكار الجديدة، ووضع رؤوس الأموال في مشاريع مجدية، والحفاظ على الثقة بالشركات الراسخة التي تمتلك إمكانيات جيدة على المدى الطويل. وفي حال قاموا بذلك، أعتقد أن الانتعاش الاقتصادي الذي بدأت القيادة بوضع مقومات له، مثل إصدار قانون الاستثمار الجديد، بدأت مؤشراته تقترب شيئاً فشيئاً، عندها ربما نقول: إن اقتصادنا بدأ وما يصل للإدارات من يستحقها..!

ادفع ثم اعترض

الأخطاء بدأت تلف عمل بعض الدوائر المالية بتخمين قيم العقارات

«المالية» تحدد القيمة الرائجة بـ١٣٠ مليوناً لعقار زراعي قيمته ٥٠ مليون ليرة

عبد الهادي شباط

يبدو أن عدداً من الأخطاء بدأت بالظهور لدى الدوائر المالية مع دخول قانون البيوع العقارية حيز التنفيذ في شهر أيار من العام الجاري منها ما هو تقني يتصل بتطبيقات البرنامج الذي تستخدمه الدوائر المالية ومنها يتصل بتقديرات لجان تقدير القيم الرائجة للعقارات من جهة قيم هذه العقارات ومساحاتها وغيره.

وفي هذا السياق تواصل مع الوطن صاحب عقار يملك أرضي سليخ (بعل) مساحته ١٧ دونماً في منطقة الصنمين ويبعد عن المخطط التنظيمي (السكني) حوالى ١٠ كم، سعر الدونم الفعلي في المنطقة التي فيها العقار الزراعي لا يتجاوز في أحسن الأحوال ٣ ملايين ليرة.

ولدى مراجعة المواطن الدائرة المالية المعنية للحصول على براءة الذمة لإتمام عملية بيع هذا العقار فوجئ أن القيمة الرائجة لهذا العقار حسب تقدير وتخمين المالية تجاوزت قيمة العقار. فقد خمنت المالية القيمة الرائجة ١٣٠ مليون ليرة ولدى مراجعة الدائرة المالية طلب دفع الذمة المالية وفق القيمة المحددة من المالية وتم تقديم طلب اعتراض.

وبناء عليه تم التراجع عن عملية البيع لعدم وجود منطقية في تحديد القيمة الرائجة للعقار والتريث بها إلى حين البحث عن حل وربما يمكن اعتبار مثل هذه الحادثة عينة مما يجري حالياً في بعض الدوائر المالية عند تطبيق براءة الذمة استناداً للقيمة الرائجة والمقدرة بـ١٪ وفق قانون البيوع العقارية.

كما أوضح صاحب مكتب عقاري في الصنمين بدرعا أن عمليات توثيق بيع العقارات في مكتب الصنمين شبه صفري منذ تطبيق قانون البيوع العقارية الجديد بعد أن كان يصل عدد عمليات التوثيق لدى مكتب الصنمين إلى حدود ألف عملية في الشهر.

وفي التوجه للسجلات العقارية كشف مدير مركزي بدمشق في هذه السجلات لـ«الوطن» عن تراجع حجم البيوع العقارية بما لا يقل عن ٧٠٪ منذ تطبيق قانون البيوع العقارية مع شهر أيار من العام الجاري وأن ذلك واضح من خلال تراجع عدد المراجعين لدى مكاتب التوثيق العقارية، وأن معظم عمليات نقل الملكيات التي تم تنفيذها مؤخراً مبرمة في وقت سابق وتم تنفيذها بعد تطبيق القرار، وهو ما يتفق مع ما رصدته «الوطن» من تراجع في مبيع العقارات وحالة واسعة من الجمود تخيم على سوق العقارات خلال الأشهر الأخيرة.

وكان الكثير من التصريحات التي رافقت صدور قرار (البيوع العقارية) وتعليماته التنفيذية ركزت على أن القانون تمت دراسته بعناية وسيسهم في الحد من عمليات المضاربة والتخفيض النسبي من الأسعار وأن تحديد الضريبة على البيوع العقارية بنسبة من القيمة الرائجة يرفد الخزينة العامة بلا شك بالأموال الناتجة عن ذلك، لجهة أن فرض ضريبة ١٪ على العقارات السكنية تامة البناء و١,٥٪ على العقارات على الهيكل، من شأنها تحقيق دخلاً مضاعفاً بعدد من المرات عما كان يحقق سابقاً، فمثلا منزل سعره مليون ليرة بحسب التخمين السابق لدى الدوائر المالية، كان يتم دفع نسبة ضريبة ٢,٥٪ ما يعني قيمة ٢٥ ألف ليرة، بينما الآن وباعتبار سعر المنزل أضحى ١٠٠ مليون ليرة بحسب التخمينات الحديثة فإن ضريبة البيع تعادل مليون ليرة في حال كان المنزل تام البناء، وهذا يعني نقلة نوعية في عائدات الجباية من خلال البيوع العقارية، ما يعني زيادةً في حجم الإيرادات العامة لتلبية متطلبات الإنفاق العام في موازنة العام ٢٠٢١ والبالغة ٨٥٠٠ مليار ليرة، كما أن القرار يشمل جميع البيوع من عقارات سكنية أم أراض وأسطح، وبيع حق الإيجار وبيع حق الرقبة.. الخ، كما أنه يشمل كذلك التركات سواء للأصول والفروع والإخوة ولبقية الورثة.

تراجع حجم البيوع العقارية بما لا يقل عن ٧٠ بالمئة

خلوف لـ«الوطن»: الفلاح مستاء من ارتفاع أسعار السماد

كيف للفلاح أن يزرع وينتج بتكاليف عالية جداً؟

الوطن

أكد رئيس اتحاد فلاحي دمشق وريفها محمد خلوف أن الفلاح يعاني من ارتفاع أسعار المستلزمات الزراعية من أسمدة وبذور ووقود وغيرها، وفي الوقت نفسه لم ترتفع أسعار المحاصيل بالنسبة نفسها، ما أدى إلى ارتفاع التكاليف وانخفاض الأرباح، وهنا تكمن المشكلة فالفلاح يزرع الأرض بتكاليف عالية وخاصة أن هناك ارتفاعاً بأسعار الوقود ومستلزمات الإنتاج وفي المقابل تحدد الحكومة أسعاراً غير مناسبة للمحاصيل الإستراتيجية.

ولذلك يطالب الفلاحون دائماً الحكومة بحل مشكلات تسويق المحاصيل حتى يطمئن الفلاح على محصوله ويستمر في الزراعة،

لافتا إلى أن هناك متابعة مستمرة على مراكز الحبوب ومستودعاتها وخلال الجولات نجد أن هناك ارتياحاً نوعاً ما لكن هناك حالة تشاؤم من ارتفاع أسعار السماد خاصة أن الفلاح دفع منذ خمسة أشهر سعر السماد الذي كان سعر الطن منه ١٩٣ ألف ليرة واليوم ١,٣٦٦ مليون الأمر الذي أوقع الفلاح في حيرة وخاصة أن تأخير استلام السماد حتى صدور النشرة التسعيرية ليس همّ المسؤولين عنه لفجأة أن سعر الطن ارتفاع بشكل جنوني تجاوز المليون ليرة، لافتاً إلى أنه على الجهات المعنية التي قامت برفع أسعار السماد أن تقوم برفع سعر الأقماح والحبوب ليتناسب مع أسعار مستلزمات الإنتاج التي يحتاجها الفلاح.

وأضاف: إن الارتفاع المتواصل في أسعار الأسمدة جعل الفلاح يضطر لشراء ما يحتاجه من الأسمدة من السوق الحر بضعف ثمن السماد في الجمعيات الزراعية لأن تأخر صرف الأسمدة من الجمعيات الزراعية أو احتياج الأرض إلى أسمدة أكثر من التي يحصل عليها من الجمعيات الزراعية.

ولفت خلوف إلى أنه لا يخفى على أحد أن الأسمدة الزراعية أحد العناصر الأساسية في الزراعة بالنسبة للفلاح، ولذلك فإن توافرها باستمرار بأسعار مناسبة أمر مهم للغاية يساعد الفلاحين كثيراً في تحسين جودة الأرض الزراعية وزيادة الإنتاج، موضحاً أنه وخلال السنوات العشر الأخيرة، عانى الفلاح بشكل كبير من ارتفاع أسعار الأسمدة، التي تضاعفت أسعارها بنسبة تقترب من ٣٠٠ مليون بالمئة مقارنة بما كانت عليه قبل الأحداث، ما شكل عبئاً إضافياً على المزارعين أدى إلى انخفاض أرباحهم وارتفاع تكاليف الزراعة. وبالأرقام أكد خلوف أن سعر سماد اليوريا قبل مدة كان ١٢ ألف ليرة سورية وخلال الحرب ارتفع ليصل إلى ١٩٣ ألف ليرة ومنذ أيام أصدرت الحكومة قراراً برفع سعره إلى ١,٣٦٦ مليون ليرة للطن وسماد السوبر فوسفات إلى ١,١١٢ مليون ليرة، علماً أن سعره في سنوات الحرب كان ٢٣٧ ألف ليرة وقبل سنوات الحرب كان سعر الطن ٨ آلاف ليرة إضافة إلى غيره من أنواع السماد.

خلوف أضاف: إنه في الشهر ١٢ /٢٠٢٠ كانت هناك دورة علفية تم تمديد فترة الدورة العلفية وللمرة الرابعة وأن بعض المربين لم يستلموا مخصصاتهم لعدم وجود أعلاف. وأضاف: إن مؤسسة الحبوب قالت إنه تم تحويل ٦٠ طناً من الأعلاف (النخالة) يومياً لريف دمشق، علماً أن الاتحاد لديه ٣٥٠ جمعية منها ٦٠ جمعية تربية أغنام وأبقار وغيرها، لافتاً إلى أن هذه الكمية لا تكفي إلا جزءاً بسيطاً جداً وخاصة أن ريف دمشق يحتاج إلى نحو ٢٠٠ طن بأقل تقدير بسبب وجود مستودعات التبك والناصرية ومستودعات الكسوة وعدرا وغيرها.

ولفت إلى أن الفلاح وضع الكثير من المبالغ للحصول على طن واحد من العلف في الوقت الذي كان التاجر يبيعه بأضعاف مضاعفة للفلاح من جديد.

وحول أسعار الأعلاف قال: هي شبه مقبولة عند الدولة حيث تصل إلى ٢٥٦ للنخالة إضافة إلى أجور النقل الباهظة ولكن المشكلة الحقيقية تكمن بضرورة تأمين مستلزمات الفلاح بدءاً من البذرة إلى العلف تحت إشراف وزارة الزراعة فقط.

هذا ما اتفق عليه وزيرا الصناعة السوري والعراقي

تخفيض رسوم الترفيق ما بعد الحدود السورية وتسهيل منح سمات دخول متعددة للصناعيين والتجار السوريين إلى العراق

هناء غانم

خرجت زيارة الوفد العراقي إلى سورية بالعديد من النقاط الإيجابية التي اعتبرها الجانبان ثمرة اللقاء الصناعي بين البلدين للوصول بالمنتجات السورية والعراقية إلى العالم، ويأتي هذا الاجتماع الذي اختتم في وزارة الصناعة في إطار تعزيز العلاقات الثنائية في المجال الصناعي بما يخدم المصالح المشتركة للشعبين.

وزير الصناعة زياد صباغ أكد أن زيارة الوفد العراقي إلى سورية ممثلاً بوزير الصناعة بعد سنوات الحرب يعتبر خطوة مهمة للبلدين حيث تم وضع اللبنة الأساسية للانطلاق بالعمل وتوسيع قاعدة الصناعة بين البلدين وتبادل الخبرات لإقامة عمل صناعي مشترك خلال السنوات القادمة.

وزير الصناعة العراقي منهل عزيز الخباز أكد أنه في ختام زيارة الوفد العراقي إلى سورية كان الاجتماع النهائي بوزارة الصناعة أنجزنا فيه كافة اللقاءات والمناقشات والزيارات التي قمنا بها في أكثر من محافظة سورية، حيث تم وضع النقاط المشتركة ليتم رفعها إلى الجهات المعنية في العراق من أجل تسهيل بعض الإجراءات الخاصة بحركة رجال الأعمال والتجار وتسهيلات الدخول إلى العراق وإمكانية النقل البري وتسهيل نقل البضائع بين البلدين لتتم دراستها وتذليل هذه العقبات إضافة إلى أنه تم الاتفاق الأولي على الشراكة والتبادل الصناعي والخبرات بين البلدين من أجل إعادة تطوير وتحديث الصناعة في العراق وسورية.

وأضاف الوزير العراقي حديثه لـ«الوطن»: إن الغاية الأساسية من زيارتنا إلى سورية هي الاطلاع ووضع خطة عامة للعمل المشترك الصناعي بين البلدين وهناك رغبة من البلدين بالعمل المشترك وما نتمناه أن يكون هناك تفاصيل أكثر حول آلية العمل وإمكانية المضي فيها للوصول إلى ما نتمناه في المستقبل، لافتاً إلى أن هناك مساعي لحل موضوع التبادل التجاري وسمات الدخول وقضايا النقل والعديد من التفاصيل وسيتم نقلها إلى رئيس الحكومة العراقية لاتخاذ ما يلزم.

وقال: إن زيارة الوفد العراقي إلى سورية سوف تثمر على المستوى الاقتصادي عموماً والصناعي خصوصاً، لافتاً إلى أنه كان هناك تعاون حكومي سوري عراقي وحكومي مع القطاع الخاص موضحاً أنا كوزير أؤمن بأن ديمومة الصناعة هي القطاع الخاص لأن القطاع العام غير قادر على النهوض بالصناعة لأن الحكومة دائماً لديها معوقات تتعلق بالروتين، وجزم قائلاً: لا أعتقد أنه سبق أن كان هناك تواصل بين البلدين على المستوى الاقتصادي لكن ما نحتاجه هو الصبر وأن يتقبل أحدنا الآخر والأهم أن نفكر بحسن النيات ومد يد التعاون والتشاركية لما فيه مصلحة البلدين خاصة أننا دولة واحدة وشعب واحد ولا يفصلنا سوى الحدود، لافتاً إلى أن مهمة الوزارة يجب أن تتركز على الاستراتيجيات والخطط والرؤى وغيرها.

وبالعودة إلى نتيجة المباحثات والمشاورات حول ما تم الاتفاق عليه وحسب مذكرة التفاهم التي حصلت «الوطن» على نسخة منها حيث تم الاتفاق على ما يلي: توطين صناعات مشتركة في كلا البلدين في المجالات التالية: الصناعات الدوائية وصناعات الغزل والنسيج والألبسة الجاهزة وصناعة الورق باستخدام عجينة القصب والعجينة الناتجة عن إعادة تدوير نفايات الورق والكرتون، والدباغة، السيراميك والمساعدات والمشاركة في إعادة تأهيل الشركات العامة السورية والعراقية في مختلف المجالات الصناعية، إضافة إلى تدريب وتأهيل الكوادر الفنية في كلا البلدين بالاستفادة من الخبرات المتوافرة فيهما، والمشاركة في المعارض الصناعية التخصصية التي تقام في كلا البلدين والأهم زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين من خلال معالجة بعض النقاط التي تم طرحها في الاجتماعات التي جرت بين الجانبين والمتمثلة بمناقلة البضائع من الشاحنات السورية إلى العراقية وتخفيض رسوم الترفيق ما بعد الحدود السورية، إضافة إلى تسهيل منح سمات دخول متعددة للصناعيين والتجار السوريين إلى العراق وإعفاء أو تخفيض رسوم سمة الدخول لسائقي الشاحنات السورية الذين يدخلون إلى منطقة التبادل التجاري وتسهيل نظام المدفوعات بين البلدين مع تسهيل دخول المنتجات السورية لاسيما الدوائية إلى الأسواق العراقية من خلال تذليل العقبات التي تعترض تسجيل الأصناف الدوائية السورية في وزارة الصحة العراقية.

وبناء عليه تبنى وزير الصناعة والمعادن في جمهورية العراق نقل هذه النقاط إلى المعنيين في الحكومة العراقية وبحث إمكانية تذليلها وبهدف زيادة التعاون في المجال الصناعي بين البلدين، والتوصل إلى تفاهمات مشتركة حول النقاط المذكورة تم الاتفاق على التواصل بين اتحاد غرف الصناعة السورية واتحاد الصناعات العراقية من خلال عقد المؤتمرات الافتراضية عبر المنصات الإلكترونية بشكل شهري لتذليل العقبات التي تعترض التعاون فيما بينهما.

ويكون التواصل بين نقطتي الاتصال في الوزارتين من خلال مدير الإنتاج في وزارة الصناعة السورية ومدير عام التنظيم والتطوير الصناعي في وزارة الصناعة والمعادن في العراق عبر المنصات الإلكترونية، لمتابعة كافة القضايا المتعلقة بالقطاع الحكومي، ونتائج مباحثات القطاع الخاص ورفع تقرير دوري شهري للوزيرين لوضعهما في آخر التطورات والتحضير لإعداد وتوقيع مذكرة تفاهم في المجال الصناعي بين البلدين.

وزير الصناعة العراقي لـ«الوطن»: المنتجات السورية ستكون اللاعب الأهم في السوق العراقية

وعد حكومي... إنشاء بنك سوري إيراني

رامز محفوظ

أكد رئيس الغرفة التجارية السورية الإيرانية المشتركة فهد درويش أن الملتقى الاقتصادي السوري الإيراني الذي أقامته مؤخراً الغرفة التجارية السورية الإيرانية المشتركة بالتعاون مع المركز التجاري الإيراني برعاية وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل ووزير الطرق وبناء المدن الإيراني محمد إسلامي يمتلك أهمية كبيرة وتم خلاله وضع النقاط على الحروف ولم يكن عبارة عن خطابات بل كان عبارة عن ملتقى حواري.

وقال فهد درويش أنه تم الحديث خلال الملتقى عن المعوقات التي تعاني منها الفعاليات الاقتصادية بصراحة تامة وشفافية عالية وبكل جدية وواقعية واستمع الوزيران خلال المؤتمر لمداخلات الفعاليات الاقتصادية من صناعة وزراعة وتجارة والشركات وغيرها التي تم من خلالها الحديث عن الصعوبات التي تعاني منها هذه الفعاليات.

وأشار درويش إلى أننا تحدثنا للوزيرين عن موضوع تنظيم الشحن بين البلدين الذي تمت المطالبة به منذ زمن، وحتى تاريخه لم ينظم بالإضافة لتعديل اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين التي لم تعدل لحد الآن، لافتاً إلى أن الوزيرين أعلنا أن هذه الاتفاقيات سيتم تفعيلها وهذه الاتفاقيات تم توقيعها خلال اجتماع اللجنة المشتركة.

وبالنسبة لموضوع مقايضة البضائع بين البلدين الذي طالبت به الغرفة التجارية السورية الإيرانية المشتركة من درويش أن وزير الاقتصاد السوري قال إنه سيتواصل مع اتحاد غرف الزراعة واتحاد غرف التجارة واتحاد غرف الصناعة والغرفة التجارية السورية الإيرانية المشتركة من أجل أن يزودوه بالمواد الأساسية التي من الممكن أن يتم فيها المبادلة والمقايضة.

وأضاف درويش: سابقاً طالبنا بموضوع المقايضة وبموضوع انتظام الشحن باعتبار أن الشحن الجوي مكلف جداً وبموضوع الطلب من الحكومة العراقية من أجل فتح خط الترانزيت بين إيران وسورية، وقال الوزيران إنه سيتم اجتماع ثلاثي سوري إيراني عراقي قريباً من أجل هذا الموضوع، كما طالبنا بإنشاء بنك مشترك من أجل تحويل العملة بين سورية وإيران أو التحويل بين بنكين بين البلدين ووعد الوزير بأنه سيتم إنشاء بنك مشترك.

وختم درويش بالقول إن هناك عوائق أساسية موجودة بالنسبة لموضوع إدخال المنتج السوري إلى السوق الإيرانية، وهذا أول طرح تم الحديث عنه مع الوزيرين، لافتاً إلى أن السبب في عدم دخول المنتج السوري إلى السوق الإيرانية مواصفات المنتج، ونحن منذ زمن طالبنا بتوحيد المواصفات بين سورية وإيران وأن يتم تشكيل لجنة من أجل حل هذا الموضوع.

المطالبة بتنظيم الشحن بين البلدين لأن الشحن الجوي مكلف